

الحكومة الاسرائيلية على هذا الاقتراح ، او حتى تبحثه في احدى جلساتها ، في محاولة منه للاستمالة بكينسجر لديهم موقفه (وموقف راين ؟) من المرحلة التالية من التسوية مع مصر . وقد حاول الون الدفاع عن نفسه ، فأعلن ان محادثاته هي واشنطن تناولت امورا اجرائية فقط ، تتعلق بكيفية ادارة المرحلة المقبلة من المفاوضات مع مصر ، ولم تتطرق الى جوهر التسوية المقترحة (يوسف حاريف - معاريف ، ١٩٧٥/١/٢٧) .

غير ان المصادر الاخرى اشارت من ناحية ثانية الى « ان بعض الوزراء الذين اشتركوا في النقاش [في الحكومة] طالبوا بأن يعرفوا ، رغم ذلك ، ماذا يخفى وراء الاتباء عن استعداد اسرائيل للانسحاب مسافة ٢٠ - ٥٠ كم في اطار اتفاق جزئي اخر » ، بينما تسائل البعض ان لم يكن الون قد « تحدث ، بشكل ما ، عن النزاع عن اكثر مما اتفق عليه في الحكومة ؟ واشاروا الى اخبار كثيرة في الصحافة الاميركية والاسرائيلية تشير الى ان الون ابدى تفهما لضرورة الانسحاب من المرات ، كذلك اراد بعض الوزراء ان يعرفوا ما يخفى وراء دعوة كينسجر لزيارة المنطقة من قبل الون بالذات » (ارييه تسيموكي - يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/١/٢٧) . رغم علمهم بأن « وزير الخارجية الاميركي مطلع جيدا على الفجوة الواسعة بين الموقفين الاسرائيلي والمصري » ، والذي « كان ، دون شك ، سيمتنع عن الحضور الى المنطقة لو لم يكن واضحا ان زيارته ستفسر عن نتيجة » (المصدر نفسه ، ١٩٧٥/١/٢٤) . كذلك اشار آخرون الى « ان وزير الدفاع انتقد في [اجتماع الحكومة] ... الوزير الون ، مدعيا انه تجاوز قرارات الحكومة . وقال بيريس ان التجاوز وجد تعبيرا عنه في الاقتراحات التي قدمها [الون] في زيارته السابقة الى واشنطن . كذلك ادعى [بيريس] ان الحكومة لم تقرر ابدا بشأن الاقتراحات بالانسحاب مسافة ٣٠ - ٥٠ كم ، واشترك وحدات اميركية في قوات الامم المتحدة التي ستراتب [تنفيذ الاتفاق] . وأكد وزير الدفاع ان القرار الوحيد الذي اتخذته الحكومة بشأن التسوية الجزئية مع مصر هو القرار الذي ينص على انسحاب مقابل تسوية سياسية . وضمن اطار هذا القرار ذهب وزير

بقوله « ان الثلاثي راين والون وبيريس ، حريص جدا على الحفاظ على علاقات صحيحة ومنطقية ، لذا لهم يجهدون ، كلما اجتمعوا سويا ، ان ينفوا اي خبر عن خلاف بينهم » ، ولكن « عندما يكون كل واحد منهم على حدة ، وتدقق بتصريحات كل منهم ، نكتشف ان هناك خلافات » . ويبدو ان الخلاف الذي اشرنا له في وجهات النظر ينطبق ايضا على باقي الوزراء الاسرائيليين ، « فترئيس الحكومة ووزير الخارجية والوزير تسادوك [وزير العدل] ... يتحدثون على موجة واحدة . وكان رئيس الحكومة هو الذي ارسي في الواقع سياسة الوصول الى السلام على مراحل ، والذي يجسد رأيه الان هو وزير الخارجية ... وحتى الان على الاقل لم تنشأ خلافات بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية في أية هيئة رسمية » (ارييه تسيموكي - المصدر نفسه) . وتحتل هذه الكتلة ايضا بتأييد « وزراء ميام » و« حماة » حزب العمل ، وزير الاسكان ابراهام عوفر (اوري دان - معاريف ، ١٩٧٥/١/٢١) ، بينما تحظى وجهة نظر بيريس بتأييد زميله في كتلة رافي ، وزير المواصلات جاد يعقوبي ، ووزيري الاديان والداخلية ، يتسحاق رفائيل ويوسف بورغ من الحزب الديني القومي ووزير الشرطة ، شلومو هيلل (رأء ، ٢٤ و ٢٦ / ١ / ١٩٧٥) .

« الون تجاوز صلاحياته »

في ضوء هذه الخلافات في وجهات النظر داخل الحكومة الاسرائيلية ، تعرض الون لدي عودته من زيارته الى الولايات المتحدة لانتقادات من جهات عديدة ، خاصة بعد ان أعلن ان كينسجر ينوي القدوم الى المنطقة بناء على دعوة الون له ، وانه سيبدأ زيارته في اسرائيل ، مما دفع البعض الى تفسير هذه الخطوة وكأنها محاولة من كينسجر للحصول على تنازلات معينة من اسرائيل قبل التوجه الى الدول العربية المجاورة ، وذلك بحلها على البدء بتقديم التنازلات من جهتها ، وهو الوضع الذي لا تريده . وقد وجه بعضهم الانتقاد الى الون لا لدعوته وزير الخارجية الاميركي لزيارة المنطقة فقط ، وانما لانه هو الذي « ادخل في عقل كينسجر » فكرة انسحاب اسرائيل مسافة « ٣٠ - ٥٠ كم » في سيناء ، وذلك دون أن توافق